مدى فعالية وملائمة النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد 10 سنوات من التطبيق– دراسة ميدانية–

The efficiency and relevance of the financial accounting system in Algerian economic enterprises after 10 years of application - Empirical Study-

سعداوي مراد مسعود[1*] خلادي راضية[2]

[1] جامعة يحي فارس – المدية (الجزائر)، مخبر التنمية المحلية المستدامة

[2] جامعة يحي فارس – المدية (الجزائر)، مخبر التنمية المحلية المستدامة

تاريخ الاستلام : 2020/08/21 ؛ **تاريخ القبول** : 2020/09/01 ؛ **تاريخ النشر** : 2020/10/30

ملخص : جاء تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر ضمن سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة استجابة للتغيرات التي حدثت على المستوى العالمي خاصة فيما يتعلق بالنظام المحاسبي، وهذا من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد 10 سنوات من التطبيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تم التعرض في الجانب النظري إلى واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتم استخدام أداة الاستبانة التي وزعت على عينة مكونة من المحاسبين وكل الأشخاص الذين لهم علاقة بالنظام المحاسبي المالي، وقد خلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاح : النظام المحاسبي المالي ؛ ملاءمة ؛ فعالية.

تصنيف JEL : M41 ؛ D61

Abstract: The adoption of the financial accounting system in Algeria was part of a series of economic reforms undertaken by the country in response to the changes taking place at the world level, in particular with regard to the accounting system, and this for integration into the world economy, This study aims to know the relevance and efficiency of the financial accounting system after 10 years of application in economic companies, in the theoretical part it was approached to the reality of the application of the financial accounting system in Algeria, As regards the practical part, the questionnaire tool was used, which was distributed to a sample made up of accountants and all those linked to the financial accounting system, The study concluded that the financial accounting system is compatible with the accounting needs of all Algerian economic enterprises

Keywords: financial accounting system, Relevance, effectiveness.

Jel Classification Codes : M41 ; D61

* Saadaoui mourad messaoud, e-mail: saadaoui.mourad@univ-medea.dz

I- تمهيد :

أدى انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطاتها الدولية واتساع رقعة أعمالها، إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، مما استوجب تبني معايير محاسبية من طرف هيئات دولية مختصة تتضمن مجموعة من المبادئ والأحكام المحاسبية المتفق عليها والتي تعمل على التقريب والتوفيق بين الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وفي هذا السياق وباعتبار الجزائر تتأثر بالتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي أصبح نظامها المحاسبي (PCN)، الذي تم إعداده وفق الاقتصاد الموجه لا يستجيب لهذه التطورات الدولية فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية، وبالتالي صار من الضروري توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع هذه التطورات، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى إصدار قانون النظام المحاسبي المالي سنة 2010 الذي يشمل مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد على تبويب وتسجيل العمليات المالية وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وتعمل على تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي وتعزيز الشفافية والرقابة، وقد تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية مستوحى من معايير المحاسبة الدولية (IAS, IFRS)، يسمح بإعداد القوائم والتقارير المالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

إن الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الاقتصادية يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها هذه المؤسسات في مسك المحاسبة بحيث تكون بشكل يتلاءم مع طبيعتها ويتوافق مع احتياجاتها الأمر الذي يسمح بإمكانية وجود بيئة محاسبية جيدة تمكن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من استمراريتها وترقية نشاطها بشكل أحسن وتوفير معلومات مالية ذات جودة عالية.

I.1- إشكالية وفرضيات الدراسة :

إن العمل بنظام المحاسبي المالي منذ 2010 واجه عدة صعوبات تتعلق بشروط ومستلزمات التطبيق الجيد له في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبناء على الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى فعالية وملائمة النظام المحاسبي المالي بعد 10 سنوات من التطبيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها ؟
- هل تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

كإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية نقدم الفرضيات التالية:

H0 :لا يتلاءم النظام المحاسبي المالي مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات الاقتصادية؛

H0 : لا تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من صعوبات ومشاكل كبيرة في تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

I.2- الدراسات السابقة :

قبل التعرض لدراسة مدى ملاءمة وفعالية النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد 10 سنوات من التطبيق، ارتأينا التعرض للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من حيث التحليل كما يلي:

1. **دراسة شوقي مرداسي و عبود زرقين (2018)، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد 10 سنوات من الصدور، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد05، العدد01.**

استعرضت الدراسة الاصلاحات المحاسبية في الجزائر والجديد الذي أتت به المتمثل في النظام المحاسبي المالي الدي صد في سنة 2007، مع جملة من التشريعات المصاحبة له، حيث وضحت الخيارات والبدائل التي كانت مطروحة أمام اللجنة المشرفة، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم الاصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مركزة على المنظومة التشريعية لها مع دراسة تأثير هذا الاصلاح على المنظومة الجبائية والتعليم المحاسبي، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير لتطبيق النظام المحاسبي المالي على المنظومة الجبائية التي واجهتها تحديات، وكذا تأثير ذلك على التعليم المحاسبي الذي واكب الاصلاحات من خلال تدريس النظام المحاسبي المالي انطلاقا من السنة الجامعية 2010-2011.

2. **دراسة شنوف حمزة و رفاع شريفة (2016)، محاولة تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر – حالة صيدال، مجلة الباحث، عدد16.**

هدفت الدراسة إلى محاولة تقييم مدى استجابة وتوافق قوانين وتعليمات النظام المحاسبي المالي الجزائري المطبقة على مجمع صيدال لمتطلبات بعض معايير المحاسبة الدولية المستنبطة من الدراسات السابقة والمتمثلة في IAS(12-16-19-36)، التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة، حيث استعمل الباحثان اختبار t لعينتين مستقلتين، وقد خلصت الدراسة إلى وجود استجابة تصل نسبتها إلى 68.75%

وتأثير ذو دلالة احصائية، وقد تم مقارنة نتائج المردودية المالية والاقتصادية لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية وأظهرت النتائج وجود تأثير على مستوى المردودية الاقتصادية لسنة 2009.

3. **دراسة حمدي مريم (2015)، حتمية النظام المحاسبي المالي في الجزائر الرهان والأثر على المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03.**

هدفت الدراسة إلى ابراز استحداثات النظام المحاسبي المالي كثقافة جديدة للمحاسبة الجزائرية وتحديد رهان وأثر انتقال المؤسسات الاقتصادية إلى النظام المحاسبي المالي، وقد تم توزيع استبانة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية، وقد خلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي استطاع رد الاعتبار إلى علم المحاسبة في الجزائر، إذ يسمح تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية بالعمل وفق إطار مفاهيمي وليس وفق مدونة حسابات غرضها التحميل فقط.

4. **دراسة صالحي بوعلام (2010)، أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر03.**

هدفت الدراسة إلى ابراز ملامح النظام المحاسبي المالي بعرض الظروف التي جاء فيها هذا النظام، ومحاولة ابراز مدى توافقه من عدمه مع معايير المحاسبة الدولية، وقد استخدم الباحث استبيان وزع على اكاديميين ومهنيين لإبراز أرائهم حول جملة من القضايا المحاسبية منها تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر والأثار المترتبة عليه، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر يكون من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق معها، حيث ينعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر على الجوانب المرتبطة بالنظام الجبائي و ممارسة وتعليم المحاسبة.

من خلال الدراسات السابقة المعروضة سابقا، نجدها تعرضت لإبراز واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي و آفاقه، غير أننا سنحاول لتعرض لمدى فعالية وملاءمة تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك بعد 10 سنوات من التطبيق.

I.3- منهجية الدراسة

تستدعى طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي في الجوانب النظرية للموضوع بالإضافة إلى المنهج التحليلي الإحصائي من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (spss) في تحليل نتائج الاستبانة الموزعة على عينة من الأفراد.

II – الاطار النظري للدراسة :

II.1- النظام المحاسبي المالي وتداعيات تبنيه في الجزائر

منذ ظهور الاصلاحات الاقتصادية والسياسية في الجزائر سنة 1988، أصبحت المحاسبة تعرف على أنها نظام تنظيم وتحليل المعلومات لإدارة المؤسسات، حيث توفر مجموعة من المعلومات الاقتصادية والمالية التي يحتاجها مختلف مستخدميها.

جاء الاصلاح المحاسبي ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، الذي يعتبر مصدر انشغال رئيسي للمؤسسات الجزائرية وكذا لمهنة المحاسبة بصفة عامة.

هذا النظام الذي يعتبر كضرورة حتمية من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة العالمية، خاصة مع ظهور معايير المحاسبة الدولية .

II .1.1- مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي

تم اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر تدريجيا من خلال عدة تشريعات التي حددت طبيعة ومفهوم هذا النظام.

II.1 1.1- تعريف النظام المحاسبي المالي

تم تعريف النظام المحاسبي المالي في القانون رقم 07-11 من خلال المادة 03 منه كما يلي: " المحاسبة المالية نزام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته (أدائه) ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية". (محمد, 2015 ، صفحة 199)

من خلال التعريف يمكن القول بأن المحاسبة المالية تتميز ب:

- أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية.
- هذه المعلومة رقمية عددية أي يمكن قياسها نقديا.
- تصنيف وتقييم هذه المعلومة وفقا للمعايير الدولية.
- يتم عرض هذه المعلومات في كشوف لقياس وضعية الخزينة (جدول التدفق النقدي).
- إعداد الكشوف المالية يتم في نهاية السنة المالية (مبدأ الدورية).

وفقا للمادة 02 من القانون 07-11 تم تحديد مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث ينطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية ويستثنى من هذا المجال الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

كما حددت المادة 04 من نفس القانون الأشخاص الملزمين بمسك المحاسبة المالية وهم: (الجريدة الرسمية،2007،صفحة 3)

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين فيمكنها وفقا للمادة 05 من نفس القانون مسك محاسبة مالية مبسطة.

II.1.1.2 – أهداف النظام المحاسبي المالي

يضم النظام المحاسبي المالي في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية نجدها موضحة في النقاط التالية: (عيسى، 2014 ، صفحة 88)

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية والمالية من المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المالية المحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

II.1 1.3. أهمية النظام المحاسبي المالي

تظهر أهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية كما يلي: (حمزة، 2018 ، صفحة 11)

- توضيح المبادئ والقواعد المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم.
- يستجيب لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية الحالية والمستقبلية.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار
- يسهل عملية تدقيق الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يضمن بنسبة كبيرة تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية، مما يدعم شفافية الحسابات.
- تحسين تسيير القروض من كرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.

II.1. 2– تداعيات تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي

منذ تبني الجزائر للمخطط المحاسبي الوطني لم تقم بأي تعديل يمس محتواه يتماشى والتطورات التي عرفها الاقتصاد (التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر) ولا لسد الثغرات مثل التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الايجاري.

ولتدارك هذا الأمر تم تبني نظاما جديدا يتماشى وتطلعات الاقتصاد الوطني، فكانت هناك أسباب لتبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي نذكر منها: (مراد، 2009 ، صفحة 4)

- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية والسماح بالعمل على مبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر.
- النقائص والثغرات التي خلفها المخطط المحاسبي الوطني الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق.
- محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تمويل الاجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتها من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الاجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

II.1. 2.1– واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت ولا زالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة، حيث قامت الجزائر منذ انتهاجها نظام اقتصاد السوق بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتي أخذت المؤسسات الاقتصادية الحصة الأكبر منا أملا في تطوير وترقية ذاتها، كل هذه الإصلاحات كانت مركزة على جانب واحد فقط يهدف إلى إنقاذ الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية المنشودة، ولم يتم التركيز على جانب أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية والتي لها الدور الكبير في تحقيق قفزة نوعية لهذه المؤسسات، وبتبني الجزائر النظام المحاسبي المالي فإن هناك العديد من المشاكل التي تواجه تطبيق هذا الأخير في المؤسسات الجزائرية، (أمينة،2012 ، صفحة 141) تتمثل أهم هذه المشاكل فيما يلي: (كتوش، 2009 ، صفحة 306)

- البيئية الاقتصادية الجزائرية لا تتوافق مع مبادئ ومضمون النظام المحاسبي المالي؛
- يبلغ عدد المؤسسات في الجزائر حوالي 800000 مؤسسة وأغلبها مؤسسات صغيرة ذات طابع عائلي؛
- النظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحوكمة الشركات، ويصعب تطبيقه في البيئة المؤسساتية الجزائرية لعدة اعتبارات وسلوكيات متراكمة وتفشي ظاهرة الفساد؛
- لم يستطع المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التكيف مع قواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي؛
- عدم قدرة العديد من المؤسسات الجزائرية التأقلم مع قواعد النظام المحاسبي المالي خاصة تلك المتعلقة بإعادة تقييم الأصول؛
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية باعتبار أن النظام المحاسبي المالي نظام متطور يعتمد على تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال؛
- انعدام الكفاءات المتخصصة في النظام المحاسبي المالي في جل المؤسسات الاقتصادية؛
- أغلب المؤسسات الاقتصادية لا تقوم بدورات تدريبية وتكوين المحاسبيين والإطارات المالية المعنيين بتطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- أغلب المؤسسات الاقتصادية لا تتواصل مع الجامعات ومخابر البحث من أجل حل مشاكلها الاقتصادية والمالية.

II.1.3- تقييم النظام المحاسبي المالي بعد 10 سنوات من التطبيق

بالرغم من مرور 10 سنوات على تطبيق النظام المحاسبي المالي الصادر بنص القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 لا تزال هناك معيقات تحول دون التطبيق الفعال لمضامين وقواعد هذا النظام، وحسب المقابلات التي أجريناها مع خبراء محاسبين وإطارات على مستوى إدارة الضرائب خلال، تبين لنا ما يلي:

II.1.3.1- مفهوم القيمة العادلة صعب الاستعمال لأسباب عديدة أهمها:

نجد عدة تعريفات للقيمة العادلة منها تعريف مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB على أنها:" القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية. (الطبري،جعارات ، 2013 ، صفحة 242) "، وحسب المعيار الدولي للتقارير الماليةIFRS13 فعرف القيمة العادلة على أنها:" السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين مشتركين في السوق عند تاريخ القياس.(Said, 2016 ,p673) "، ونستنتج من التعريفين السابقين أنهما ركزي على وجود قيمة تبادل بين طرفين راغبان في السوق وتوفر معلومات عن الشيء محل التبادل. أما من وجهة نظر المشرع الجزائري فعرفها حسب القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26جويلية2008 على أنها" المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو الخصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية". (الجريدة الرسمية ، 2009 ، صفحة 87)

يتم تطبيق القيمة العادلة كطريقة تقييم فقط عندما تكون مطلوبة من قبل الشركة الأم الموجودة في الخارج، كما توجد عدة عوامل تحول دون تطبيقها في المؤسسات الجزائرية نذكر منها:

- طريقة القيمة العادلة على عكس التكلفة التاريخية تتطلب تقييمات دورية، وإمكانيات مالية نظرا لتكلفتها المرتفعة؛
- من وجهة نظر تقنية، اللجوء إلى القيمة العادلة يتطلب نماذج تقييم رياضية وتفترض وجود مهارات متخصصة لا تتوفر في عدد من المؤسسات؛ (زعمار، 2011 ، صفحة 101)
- عدم وجود سوق مالي نشط؛(Arif salah-Eddine, 2011,p10)
- ارتفاع تكاليف الاستعانة بخبراء متخصصين في التقييم.

II.1.3.2-.الضرائب المؤجلة:

الضرائب المؤجلة هي عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل للتحصيل (ضرائب مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية .

تنجم الضرائب المؤجلة عن اختلال زمني (مؤقت) بين الإثبات المحاسبي لإيراد ما أو عبء ما وأخذه في الحسبان لتحديد النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل منظور (متوقع) ، عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى تحميلها على أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور .(محمد, 2015 ، صفحة 199)

تجد غالبية الشركات الجزائرية صعوبات كبيرة في تحديد الفروق الزمنية التي تولد الضريبة المؤجلة، ويقتصر الاعتراف بهذه الضريبة لدى بعض المؤسسات العمومية مثل OPGI على حالات مؤونة العطل المدفوعة والإحالة على التقاعد، أما الحالات الأخرى كفرق إعادة التقييم لا ناخذ بعين الاعتبار، وهو ما لا يسمح بإعطاء الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة.

II.3.1.3–.تعارض القوانين الجبائية مع قواعد النظام المحاسبي المالي

لقد أكد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على إجبارية تطبيق النظام المحاسبي المالي وكذا استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الضريبي، حيث نصت المادة السادسة منه على إنشاء المادة 141 مكرر 2 ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والتي تحرر كما يلي " يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة والمتبعة في تحديد الوعاء الضريبي، كما أنه من الضروري أن يتم أخذ المتطلبات الجبائية والقانونية بعين الاعتبار ودراسة كل المشاكل التي قد تنجم عن تطبيق النظام المحاسبي المالي وإيجاد الحلول لها، وذلك بهدف التوفيق بين الحاجيات المحاسبية والجبائية والحد من المعيقات التي تحول دون تطبيق النظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وفي هذا السياق جاءت لاحقة من قانون المالية لسنة 2009 لحل جانب من إشكاليات تطبيق النظام المحاسبي لا سيما المواد من 7 إلى 10 حيث وضعت ميكانيزمات جبائية لمعالجة المصاريف الإعدادية، مصاريف البحث والتطوير وكذا إعادة تقييم الأصول إذ وضح قانون المالية 2010 بعض الإجراءات لكيفية المقاربة بين الأعباء الجبائية والأعباء المحاسبية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي خاصة بما يتعلق بكيفية حساب الإهلاك على أصل مقتني بموجب عقد قرض إيجاري. (الكريم، 2017 ، صفحة 102)

II.3.1.4–. المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

رغم أنه تم إلغاء أكثر من 150 معيار محاسبي ابتداء من سنة 2007 التي تصادف تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى غاية سنة 2018، إلا أنه لم يتم تحيين القواعد المستنبطة من تلك المعايير والمتضمنة في النظام المحاسبي المالي يومنا هذا في الجزائر، وكمثال على ذلك تعديل المعيار IAS2 المتعلق بتقييم خروج المخزون وذلك بإلغاء أسلوب الوارد أخير الصادر أولا والإبقاء على طريقة التكلفة الوسطية المرجحة وطريقة الوارد أولا الصادر أولا. (الكريم، 2017 ، صفحة 102)

II.3.1.5–.تأثير النظام المحاسبي المالي على التعليم المحاسبي

معظم الجامعات شرعت في تدريس النظام المحاسبي المالي منذ بداية تطبيقه أي منذ صدور الموسوم الجامعي 2010/2009، لكنها ركزت على الجانب النظري لهذا النظام فقط و أهملت الجاني التطبيقي. (الكريم، 2012 ، صفحة 64)

III– الإطار الميداني للدراسة :

III.1– مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الأطراف التالية:

– محاسب مستقل: ويشمل كل من الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛

– محاسب أجير: ويشمل كل من المحاسب الذي يعمل في القطاع الخاص والمحاسب المساعد؛

– الأشخاص الذين لهم علاقة بمخرجات النظام المحاسبي المالي (أساتذة جامعيين، موظفين في قطاع الضرائب... الخ)؛

III.2– عينة الدراسة:

لقد تم توزيع (60) استمارة قصد الحصول على أعلى نسبة تمثيل ممكنة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1) عينة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة %
الاستمارات الموزعة	60	100%
الاستمارات المسترجعة	57	95%
الاستمارات غير مسترجعة	03	5%
الاستمارات الملغاة	02	03.33 %
الاستمارات الصالحة للدراسة	55	91.67%

المصدر : من إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01)، أن عدد الاستمارات الموزعة بلغ (60) استمارة والتي تم استرجاع منها 57 أما 03 استمارات الباقية فقدانها نتيجة الإهمال، كما نلاحظ أيضا أن نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل تمثل 91.67% من إجمالي الاستمارات الموزعة، وهي نسبة جيدة للتحليل.

III.3- الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات وذلك بالاستفادة من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 22 (**STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES SPSS22**) حيث يتيح تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة في برنامج spss 22، جملة من الأساليب الإحصائية للمساعدة على التحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الاستبيان من هذه الأساليب نجد:

- **التكرارات والنسب المئوية:** بغية التفريق بين فئات العينة بناء على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، تم اعتماد هذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان .
- **المتوسطات الحسابية:** وهذا باعتبارها أحد مقاييس النزعة المركزية، حيث تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة.
- **الانحراف المعياري:** كمؤشر لقياس مدي الاتساق المتوفر بين إجابات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستمارة .
- اختبار **One Semple T-test** : تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة من أجل اختبار الفرضيات.

III.4- التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة:

III.4.1- الثبات

للتأكد من صدق الاستبيان تم الاعتماد على معامل "الفا كرونباخ"، حيث بلغت نسبة الاتساق الداخلي للاستبيان 88.7 %، مما يؤكد ثبات أداة القياس، فكلما اقتربت هذه النسبة من الواحد كان ذلك مؤشرا جيدا لثبات الاستبيان وبالتالي صلاحيته وملائمة الأداة لأغراض الدراسة، والجدول الموالي رقم (02) يبين اختبار الثبات للمتغيرات

الجدول رقم (2): اختبار الثبات للمتغيرات

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	08	%88.4
مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	07	%84.4
فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	05	%88.2
معامل الثبات الاجمالي	20	%94.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن معاملات ثبات متغيرات الدراسة تراوحت ما 84.4%بين و88.4% ، بينما بلغ معامل الاستبانة ككل (94.9%)، وهي أعلى من الحد الأدنى المقبول (60%)، وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة، وقد أكد (Malhotra, 2010) أن شرط ثبات أداة الدراسة يتحقق إذا كان معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 0.60.

III.4.2- الصدق: (الصدق الظاهري)

جدول رقم (03) نسب اتفاق المحكمين على عبارات الاستبيان

محور1	نسبة الاتفاق%	محور2	نسبة الاتفاق%	محور3	نسبة الاتفاق%
1	%100	1	%100	1	%100
2	%100	2	%100	2	%100
3	%100	3	%75	3	%100
4	%100	4	%100	4	%100
5	%75	5	%100	5	%100
6	%75	6	%75		
7	%75	7	%50		
8	%100	8			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحكيم الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن نسبة اتفاق المحكمين على عبارات الاستبيان بلغت 91.25%، وهي نسبة جيدة تدل على صدق الاستبيان.

الجدول رقم (4): وصف أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرارات	النسبة
المؤهل العلمي	ليسانس	18	%32.7
	ماستر	18	%32.7
	ماجيستر	6	%10.9
	دكتوراه	0	%00
	أخرى	13	%23.6
الوظيفة	خبير محاسبي	3	%5.4
	محافظ الحسابات	8	%14.5
	المحاسب المعتمد	20	%36.4
	محاسب أجير	15	%27.3
	إطار مالي	6	%10.9
	أخرى	4	%7.3
الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	%14.5
	بين 5 و 10 سنوات	16	%29.1
	أكبر من 10 سنوات	31	%56.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي بلغ (42) فردا بالنسبة للجامعيين أي ما يعادل 76.3% من إجمالي أفراد العينة، وهي نسبة جيدة تدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها، وهذا ما يعطي كذلك أهمية للبحث من حيث النتائج المتحصل عليها، أما بالنسبة للوظيفة فأغلب أفراد العينة هم محاسبين وخبراء ومحافظي الحسابات، حيث بلغ عددهم (52) فردا بنسبة 92.7 % من إجمالي أفراد العينة، كما بلغ عدد الخبراء المحاسبيين اثنان فقط وهو ما يعادل نسبة (3.6%)، وهذا راجع لنقص عددهم في الميدان، كما يلاحظ من خلال الجدول، أن 85.5% من المستجوبين يملكون خبرة أكثر من 5 سنوات هذا ما يعزز الثقة في إجابات العينة.

III.5– تحليل نتائج الاستبيان

سوف نتطرق إلى النتائج المتحصل عليها بعد معالجة البيانات التي تضمنتها الاستمارات المسترجعة بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي الذي يحتل خمسة إجابات كما هو موضح في الجدول رقم 05 الموالي:

جدول رقم (05): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: (الصيرفي، 2006، صفحة 115)

بعد ذلك يتم حساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ثم تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط كما يلي:

- حساب المتوسط الحسابي المرجح.
- حدود الفئات: ويتم ذلك عن طريق حساب المدى

المدى =القيمة الكبرى – القيمة الصغر

طول الفئة: المدى /عدد التكرارات 0.8=5/4

نضيف النتيجة 0.8 بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى وتكون كالأتي:

جدول رقم (06) يحدد مجالات الاتجاه حسب برنامج خماسي ليكارت

قيمة المتوسط المرجح	الرأي
1-1.8	غير موافق بشدة
2.6-1.8	غير موافق
3.4-2.6	محايد
4.2-3.4	موافق
5-4.2	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم 07 :عرض نتائج المحور الأول: النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الأسئلة (العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
يوفر النظام المحاسبي المالي المصداقية في المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية	4,02	0,304	موافق
يوفر المعلومات عن المعاملات بين الأطراف ذات المصلحة والأرصدة الضرورية المتعلقة بها	3,91	0,617	موافق
يسمح النظام المحاسبي المالي من توفير رقابة المساهمين على المؤسسات الاقتصادية بنحو فعال يتسم بالشفافية	3,95	0,911	موافق
يمكن النظام المحاسبي المالي من قياس نجاعة المؤسسة وتحديد الوضعية المالية لها في الوقت المناسب	3,89	1,083	موافق
يساهم النظام المحاسبي المالي في دعم الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية	4,18	0,696	موافق
يتوافق مضمون النظام المحاسبي مع احتياجاتكم واحتياجات مؤسستكم	4,16	0,764	موافق
هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي	2,60	0,873	غير موافق
يمكن النظام المحاسبي المالي من تلبية احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية	4,47	0,573	موافق بشدة
المتوسط الإجمالي	3.89	0,565	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز بين الموافق في كل العبارات ماعدا العبارة الأخيرة حيث كان الاتجاه العام موافق بشدة، وكان المتوسط الحسابي (3.89) والذي يندرج ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارات (3.6-4.2) والتي تشير إلى أعلى درجة إجابة موافق بالإضافة إلى الانحراف المعياري (0.565)، وهذا يدل على أن مضمون النظام المحاسبي يتوافق مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية، كما يلبي كذلك احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية.

جدول رقم 08 عرض نتائج المحور الثاني: مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الأسئلة (العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
صعوبة تطبيق النظام المحاسبي بسبب نقص المراجع ونقص التكوين؛	4,73	0,449	موافق بشدة
جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم جديدة يصعب استيعابها مثل الضرائب المؤجلة، القية العادلة، الحسابات المدمجة الافصاح والشفافية؛	4,24	0,508	موافق بشدة
تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى وجود تعارض بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية أثرت سلبا على عمل المحاسبين؛	4,40	0,655	موافق بشدة
صعوبة الحصول على معلومات ذات صلة بقواعد التقييم المحاسبي ؛	4,09	0,617	موافق
غياب الأسواق المالية في الجزائر يعد من صعوبات تطبيق مفهوم القيمة العادلة؛	4,51	0,900	موافق بشدة
بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين وفق ماجاء به النظام المحاسبي المالي؛	4,65	0,480	موافق بشدة
ضعف أداء المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي؛	4,56	0,660	موافق بشدة
المتوسط الإجمالي	4,45	0,450	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز في موافق بشدة في جل العبارات ما عدا العبارة اثني عشر أين كان الاتجاه العام لعينة الدراسة نحو موافق بشدة، وكان المتوسط الحسابي الإجمالي (4.45) والذي يندرج ضمن الفئة الخامسة من مقياس ليكارات (4.2-5) التي تشير إلى أعلى درجة إجابة موافق بشدة بالإضافة إلى الانحراف المعياري (0.450)، مما يفسر أن هناك صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي بسبب ضعف أداء المؤسسات المالية والاقتصادية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي.

جدول رقم 09 عرض نتائج المحور الثالث: فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الأسئلة (العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
تعتقد أن النظام المحاسبي المالي scf مناسب للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛	4,69	0,505	موافق بشدة
تطبيق النظام المحاسبي المالي يخدم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛	4,04	0,470	موافق
تطبيق النظام المحاسبي المالي يستجيب لنظرة اقتصادية واقعية؛	3,93	0,663	موافق
تطبيق النظام المحاسبي المالي يفيد مستعملي المعلومة المالية في اتخاذ القرار؛	4,05	0,488	موافق
يسمح النظام المحاسبي المالي بإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية؛	4,42	0,854	موافق بشدة
المتوسط الإجمالي	4,22	0,506	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز بين موافق وموافق بشدة في جل العبارات وكان الاتجاه العام لعينة الدراسة نحو موافق بشدة، وكان المتوسط الحسابي الإجمالي (4.22) والذي يندرج ضمن الفئة الخامسة من مقياس ليكارت (4.2-5) والتي تشير إلى أعلى درجة إجابة موافق بشدة بالإضافة إلى الانحراف المعياري (0.506)، مما يفسر أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح بإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية تفيد مستعمليها في اتخاذ القرارات.

III.6- اختبار الفرضيات

من أجل اختبار فرضيات الدراسة استخدمنا اختبار (T) للعينة الواحدة (One Semple T-test)

- **اختبار الفرضية الأولي**: H_0: لا يتلاءم النظام المحاسبي مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات الاقتصادية.

جدول رقم 10 اختبار (T) للعينة الواحدة (One Semple T-test)

رقم الفرضية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الدلالة	النتيجة
01	51,140	54	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن قيمة t المحسوبة (51,140)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.0111) عند درجة الحرية 54 وعند مستوى الدلالة sig تساوي (0,000)وهي أقل من (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات الاقتصادية.

- **اختبار الفرضية الثانية: H_0** لا تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من صعوبات ومشاكل كبيرة في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

جدول رقم 11 اختبار (T) للعينة الواحدة (One Semple T-test)

رقم الفرضية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الدلالة	النتيجة
02	73,388	54	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال جدول رقم (11) أن قيمة t المحسوبة (73,388) وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.0111) عند درجة الحرية 54 وعند مستوى الدلالة (0,000)=sig وهي أقل من (0.05) ، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة أي تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من صعوبات ومشاكل كبيرة في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

IV- الخلاصة :

وضحت هذه الدراسة مدى توافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ومن خلال الإطار النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج التالية:

1. لم يستطع المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التكيف مع قواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي بسبب بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي.
2. تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من صعوبات ومشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي بسب غياب الأسواق المالية في الجزائر.
3. انعدام الكفاءات المتخصصة في النظام المحاسبي المالي في جل المؤسسات الاقتصادية.
4. النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات الاقتصادية.
5. جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم جديدة يصعب استيعابها مثل الضرائب المؤجلة، القية العادلة، الحسابات المدمجة، الإفصاح والشفافية.
6. القوانين الجزائرية (القانون التجاري، القانون الجبائي) تتعارض مع قواعد النظام المحاسبي المالي.
7. يتم تطبيق القيمة العادلة كطريقة تقييم فقط عندما تكون مطلوبة من قبل الشركة الأم الموجودة في الخارج.
8. تجد غالبية الشركات الجزائرية صعوبات كبيرة في تحديد الفروق الزمنية التي تولد الضريبة المؤجلة.

V– المقترحات

استنادا للنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية لضمان فعالية النظام المحاسبي المالي :

- تكييف قواعد النظام المحاسبي المالي مع البيئية الاقتصادية الجزائرية؛
- تحديث البرامج المحاسبية وإجراء تعديلات في المسار الإنتاجي للمعلومات المالية؛
- تحديث القوانين والتشريعات الجزائرية حتى تتماشي مع قواعد النظام المحاسبي المالي مثل القانون التجاري وقانون المالية...الخ،
- تحديث النظام الضريبي والقوانين الجبائية حتى تتماشى مع مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي،
- تأهيل المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة الجزائرية وذلك بتطوير السوق المالي باعتبار القواعد التي جاء بها النظام المحاسبي مستمدة من معايير المحاسبة الدولية وتطبق في بلدان تتميز بالدور البارز الذي تلعبه أسواقها المالية في العالم؛
- تأهيل المحاسبين علميا وعمليا ليكونوا قادرين على تطبيق مضمون النظام المحاسبي المالي تطبيقا سليما وبدون أخطاء؛
- رفع مستوى التعليم المحاسبي وتكييف البرامج التعليمية مع الواقع المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية؛
- تحيين البرامج التعليمية مع كل ما هو جديد في معايير المحاسبة الدولية؛
- تنظيم برامج تكوينية لفائدة المهنيين المحاسبيين ومستخدمي مصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- مد جسر التعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والذي من شأنه أن يعزز مساهمة الأساتذة والطلبة في بناء المؤسسات؛

– الإحالات والمراجع :

1. سيد محمد ،(2015) ، الإصلاح المحاسبي في الجزائر بين التحديات الدولية ومتطلبات الاقتصاد الوطني ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة وتدقيق ، الجزائر ، جامعة البليدة 2.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2007) ، القانون 07-11 مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي، العدد 74 الصادرة في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر .
3. عمار بن عيشى، (2014) ،معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية– دراسة حالة في يولاية بسكرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد(1)1، الجزائر ، جامعة ورقلة ، 83-96 .
4. خليفة حمزة، (2018) ،دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2011-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص محاسبة،الجزائر ، جامعة بسكرة،
5. آيت محمد مراد وآخرون (2009) ، النظام المحاسبي المالي الجديد تحديات وأهداف، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، الجزائر ، أكتوبر 13- 15 .
6. عاشور كتوش (2009)، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد (IFRS/IAS) في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، (6)5 ، الجزائر ،جامعة شلف ، 289-312 .
7. خالد الجعارات ومحمود الطبري، (2013) مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق ، جامعة بغداد ، (34) ، 258-233 .
8. Saidani Mohamed Said،(2016) La juste valeur une nouvelle technique d' évaluation ،Revue Elwahat pour les Recherches et les études Vol9 n 1.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2009) ، القرارا المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو سنة2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد19.
10. أمينة زعمار ،(2011) تقييم الإنتقال الأولي من النظام القديم إلى النظام المحاسبي المالي ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،تخصص محاسبة وتدقيق ، ، الجزائر ، جامعة الجزائر 3 .
11. Arif salah-Eddine, Djafri omar,(2011) d'un simple changement d'une nomenclature comptable : la mise en œuvredu système comptable financier algérien, séminaire internationale sur le système comptable financier face aux normes comptable internationales (IAS/IFRS) et aux normes d'audit internationale(ISA), le défi, université de Saad Dahlab, Blida, Algérie, 13-14 décembre .
12. نعيجي عبد الكريم ،(2017) مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات –دراسة ميدانية – ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه LMD ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير ، الجزائر ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان.

13. أمينة برزوق ،(2012) ، إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الاقتصادية ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية ،، الجزائر ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

مراد مسعود سعداوي ، راضية خلادي (2020)، **مدى فعالية وملائمة النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد 10 سنوات من التطبيق– دراسة ميدانية–**،، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 03(العدد 02)، الجزائر : جامعة عمارثليجي الأغواط ، ص.ص 01-16.